CD/PV.490
28 February 1989
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة التسعين بعد الأربعمائة

المعقودة في قصر الأمم بجنيف ،
يوم الثلاثاء ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد آلدو بوليزي (ايطاليا)

٣٤٥٦ب/GE.89-60345

الرئيس: أعلن افتتاح الجلسة العامة ٤٩٠ لمؤتمر نزع السلاح .

يواصل المؤتمر اليوم نظره في البند ١ من جدول الاعمال المعنون "حظر التجارب النووية" وفي البند ٢ المعنون "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" . بيد أنه يجوز لأي عضو ، وفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي ، أن يطرح أي موضوع يتعلق بعمل المؤتمر ، اذا رغب في ذلك .

ويوجد على قائمة متحدثي اليوم ممثل كل من اليابان وبيرو واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . وأعطي الكلمة الآن لممثل اليابان ، السفير يامادا .

السيد يامادا (اليابان) (الكلمة بالانكليزية): اسمحوا لي ، يا سيدي ، أن أتقدم لكم بتهاني المتأخرة لتوليكم منصب رئاسة المؤتمر لهذا الشهر الهام ، شهر شباط/فبراير . وانه لابمكاننا ، بفضل معرفتكم وخبرتكم العميقتين وتحت قيادتكم المقتدرة ، أن نبدأ عمل هذا العام بنشاط متجدد .

واسمحوا لي أيضا أن أشيد بالسفير على شمس اردكاني ممثل جمهورية ايران الاسلامية لترأسه المؤتمر بنجاح في الاشهر الختامية من دورة العام الماضي .

وأود أن أعبر لكم ، باسم وفد اليابان ، عن أخلص امتناننا لجميع الحكومات الممثلة في هذا المؤتمر على مشاركتها بمستوى رفيع جدا في الحفل الرسمي لتشييع جثمان جلالة الامبراطور الراحل شووا يوم الجمعة الماضي . وقبل الالتحاق بمنصبي هذا استقبلنا جلالة الامبراطور الراحل ، أنا وزوجتي ، في مقابلة رسمية بالقصر الامبراطوري فأشار علينا بتكوين صداقات مع زملائنا في المؤتمر وبذل كل ما في وسعنا من أجل قضية السلم . وقد كان جلالته في جميع الاحوال معنا ، مع الشعب ، وكتب في احدى قصائده الاخيرة ما يلي:

"قاسمت شعبي الاحزان والمسرات
وعشت وتعلمت في كل عام فات" .

ونحن نعتبر الشعور الودّي الذي أبديتموه في هذه المناسبة شعوركم تجاهنا وتجاه ما تنتظرون منّا أن نكون . ونحن اليابانيين سوف نبذل قصارانا ، للرد على نواياكم الحسنة بنية حسنة وللعمل من أجل اقامة عالم أفضل .

كنت قد أشرت في هذه الهيئة في ١٦ شباط/فبراير من العام الماضي الى أمل براودني بأن يحمل عام ١٩٨٨ تطورات هامة في عملية نزع السلاح المتعددة الاطراف .

واليوم أجرؤ ، وقد مرّ عام على ذلك ، على القول ان أحداث عام ١٩٨٨ أثبتت أن هـذا الأمل كان في محله تماما . ولئن كان ذلك العام قد شهد يسرا وعسرا وآمالا تعقد وأخرى تخيب الا أننا نشاهد بعض الاتجاهات الاساسية التي بدأت تتجلّى بوضوح في المجتمع الدولي . دعوني أسرد البعض من هذه الاتجاهات .

ففي العلاقة بين الدولتين العظميين تأصّلت جذور ممارسة الحوار المستمر . ويسوغ للمرء أن يتطلع الى استمرار هذا الحوار بشكل لا رجعة فيه في ظل الادارة الجديدة في الولايات المتحدة . واليابان من ناحيتها تأمل أن يتسنى لهذه العملية أن تلعب دور الحفاز لفتح آفاق للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن بنود نزع السلاح الرئيسية . وقد أحرز التقدم الهام في سبيل تسوية النزاعات أو الحروب الاقليمية الطويلة العهد في أفغانستان وفي الخليج ، الى حد بعيد عن طريق جهود الوساطة التي بذلتها الأمم المتحدة . وبالاضافة الى ذلك ، سوف تبدأ المفاوضات الموازية بشأن زيادة تدابير بناء الثقة والتدابير الأمنية وبشأن نزع السلاح التقليدي في أوروبا في الأسبوع المقبل بفيينا . ولكن كانت هذه المفاوضات سوف تتطلب بالضرورة جهودا جهيدة ومتواصلة من جانب كافة الأطراف المعنية ، الا أن الاتفاق على ولاية مفاوضات الحد من القوات التقليدية في أوروبا يسجل ، بعد عامين من العمل المكثف ، تقدما تاريخيا . ويجدر التنويه أيضا بأنه صدرت مبادرات هامة أحادية الطرف تستحق آثارها على أوروبا وعلى مناطق العالم الأخرى نظرا معمقا .

وعلى الجلبة المتعددة الأطراف ، اتضح أن الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، وان لم تصدر عنها وثيقة ختامية تحظى بتوافق الآراء ، تمثل عملية قيمة انبثقت منها مجالات تقارب واسعة مثل حظر التجارب النووية ، وعدم انتشار الأسلحة النووية ، وأهمية التبكير بابرام اتفاقية للأسلحة الكيميائية . وقد عكست دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الثالثة والأربعون مجالات التقارب هذه ، وكذلك الأولويات الناشئة بشأن نزع السلاح التقليدي والمسائل التي تمس مجالات مختلفة من مجالات نزع السلاح مثل التحقق . ومؤخرا شجعنا كثيرا نجاح مؤتمر باريس بشأن حظر الأسلحة الكيميائية . وبودي أن أعبر عن خالص امتنان حكومتي لرئيس الولايات المتحدة السابق ريغان لتوليه مبادرة تنظيم مثل هذا المؤتمر ولحكومة فرنسا ، وخاصة السفير بيير موريل لمساهمتيهما الدائبتين والبناءتين واللتين كللتا بالنجاح . وسوف أتطرق لآثار ذلك على عملنا بعد قليل في هذا البيان .

وفي حين تدعونا هذه الاتجاهات الى الأمل ، يجب ألا نكتفي بما يجري خارج المؤتمر ، فإن نظر المجتمع الدولي لا يزال يتركز أكثر فأكثر على مؤتمر نزع السلاح ، فهو المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف المعني بنزع السلاح . ومع كامل الاحترام

لاخلاص أعضاء المؤتمر وصعوبة العمل الذي يقومون به أراني مضطرا لقول غليظ هو أننا لم نحقق فعلا الا القليل جدا في المؤتمر . والعالم ينظر كيف يمكن أن نفيد من هذه الاتجاهات الخارجية ونعطي نتائج فعلية ملموسة . وهناك الكثير مما يجب أن نفعله هنا في المؤتمر .

ودعوني ، في ضوء ما تقدم ، أتطرق لثلاثة مجالات ذات أهمية خاصة بالنسبة لليابان . فلئن كنا نشاهد نزعة الى تحويل الأولويات نحو نزع السلاح التقليدي وفي مجال الأسلحة الكيميائية ، فان المسائل المتصلة بالأسلحة النووية ما زالت تكتسي أولوية عالية بالنسبة للشعب الياباني الذي يصلي بخشوع لكي تزول الأسلحة النووية نهائيا بحيث لا تتكرر أبدا محرقة نووية . ويرى وفدي أنه لم يكن من باب الصدفة أن سجل تقارب مؤقت ولكن واسع في الآراء أثناء الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح بشأن نزع السلاح النووي ، وحظر التجارب النووية ، وعدم انتشار الأسلحة النووية ، في الوقت الذي أوشكنا فيه على دخول المرحلة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الرابع للأطراف في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية في عام ١٩٩٠ . وتعلق اليابان أهمية خاصة على صيانة وتعزيز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وترى أنه بامكان المؤتمر الاستعراضي الرابع أن يكون مرحلة فاصلة لمؤتمر الاطراف في عام ١٩٩٥ الذي لا بد من أن يحدد بموجب الفقرة ٢ من المادة العاشرة من المعاهدة ، "ما اذا كان يجب أن تظل المعاهدة سارية الى أجل غير مسمى أو يجب تمديدها لفترة أو فترات محددة اضافية" .

وفي هذه العملية الاستعراضية التي ستتواصل طوال الأعوام الستة المقبلة ، سوف نحتاج الى النظر في مسائل نزع السلاح النووي ، وحظر التجارب النووية ، وعدم انتشار الأسلحة النووية في ترابطها ، واستنباط استراتيجية متعددة الاطراف متماسكة تضمن السلم والأمن لنا جميعا . واذا سلم أحد منا بأن عدم الانتشار النووي سوف يتواصل بدون بذل جهد جدي بخصوص مسائل نزع السلاح النووي الحقيقية فسوف يندم على مثل هذا الحكم . وبودي أن أشير بشكل خاص الى التعهد الوارد في ديباجة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالسعي الى تحقيق وقف جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية نهائيا ومواصلة المفاوضات تحقيقا لهذا الغرض .

وفي هذا السياق العام بالذات بودي أن أناشد جميع الوفود أن تنكب بجدية على مشكل بدء العمل الموضوعي بشأن البند ١ من جدول اعمالنا المعنون "حظر التجارب النووية" المعلّق منذ وقت طويل جدا . واستمرار فشلنا في التطرق لهذا المشكل لا يمكن إلا أن يؤثر بشكل معاكس على العملية التي كنت بصدد الاشارة اليها منذ قليل والتي سوف يركز فيها اهتمام المجتمع الدولي على جملة من الأمور من بينها التقدم

بشأن فرض حظر للتجارب النووية . وإني اعتقد أننا نملك بالفعل البارامترات اللازمة التي من المفروض أن تمكننا ، اذا اخذناها معا ، من الخروج من الطريق المسدود في مجال انشاء لجنة مخصصة .

وقد أفضت المفاوضات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وفقا لبيانهما المشترك الصادر في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ الى تجارب التحقق المشتركة التاريخية التي يبدو أنها قد قربت الطرفين الى حد بعيد جدا من اكمال المرحلة الأولى من المفاوضات الشاملة والتي تتم على مراحل ، ألا وهي التصديق على معاهدة عتبة حظر التجارب لعام ١٩٧٤ ومعاهدة التفجيرات النووية السلمية لعام ١٩٧٦ . ويجب ابقاء هذا الزخم بطريقة لا رجعة فيها بحيث يتسنّى لكلا الطرفين المضي دون تأخير الى المرحلة الثانية وهي التفاوض في تحديدات وسيطة أخرى للتجارب النووية .

والأرجح أن النقاش الفلسفي المطول بخصوص المقارنة بين المفاوضات الثنائية والمفاوضات المتعددة الأطراف لن يجدينا نفعا . فما نحتاج اليه هو بالأحرى الموازاة بين التقدم على كل من الجبهتين الثنائية والمتعددة الأطراف . وكما قلت من قبل فإن واحدا من مشاريع الولايات التي تقدمت بها المجموعات رسميا لانشاء لجنة مخصصة لم يحظ بتأييد بتوافق الآراء . ولا بد لنا من مواجهة الحقائق السياسية بشكل صريح . واطالة تكرار المواقف الثابتة لكل مجموعة بشأن مسألة الولاية لا يساعدنا على بدء العمل الموضوعي . لذلك فإني اجدد ندائي لجميع الأطراف المعنية للتحلي مرة أخرى بالمرونة . واليابان تعتقد أن مشروع الولاية الوارد في الوثيقة CD/863 ، الذي تقدمت به تشيكوسلوفاكيا والذي يراعي مختلف المواقف ، يشكل فعلا أساسا مفيدا جدا لتكوين توافق في الآراء ، ويسر اليابان ملاحظة أن عددا متزايد من الدول من مختلف المجموعات له وجهات نظر مماثلة .

ومنذ بداية هذه الدورة لم يتطرق لهذه المسألة الا عدد صغير جدا من الوفود التي أعربت عن رغبتها الشديدة في بدء العمل الموضوعي في لجنة مخصصة معنية بهذا البند ، مبدية استعدادها لتوخي المرونة . وقد احطت علما باهتمام شديد بالبيانات التي ألقاها في الجلسات العامة الممثلون الموقرون للمغرب والهند وبورما ويوغوسلافيا والجمهورية الديمقراطية الألمانية وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا . ولنحاول الآن تحويل علامات الأمل والمرونة هذه الى عمل ملموس في المؤتمر في أقرب وقت ممكن ، في دورة عام ١٩٨٩ . وما زلت أعتقد أن ذلك هو أفضل طريقة ، بل والطريقة الوحيدة ، للاستجابة لانشغال المجتمع الدولي ككل ، بما في ذلك من يدعون الى عقد مؤتمر لتعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية لعام ١٩٦٣ .

وعندما نبدأ في العمل الموضوعي بشأن حظر التجارب النووية ، وأنا آمل كل الأمل أن نفعل ذلك فعلا ، سوف يكون التحقق جانبا رئيسيا يستحق نظرا معمقا ومستفيضا من الزاوية العلمية والأمنية والسياسية وغير ذلك من الزوايا . وأنا أقدر أسمى التقدير الأساس الذي يقوم بوضعه لهذا الغرض فريق الخبراء العلميين المخصص وأتطلع الى المزيد من المساهمات القيمة بهذا الخصوص . وفي نفس الوقت ربما نكون قد وصلنا الى مرحلة يجب أن نبدأ فيها التفكير بجدية في مظاهر التحقق المتعددة من منظور أوسع وأكثر اتجاها نحو تحقيق الأغراض ، وتقديم التوجيه المناسب لأعمال فريق الخبراء العلميين المخصص . ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بمسائل نزع السلاح الوشيك الذي سينعقد في كيوتو في الفترة من ١٩ الى ٢٢ نيسان/ابريل والذي اقترحه في الأصل رئيس الوزراء تاكيشيتا سوف يتيح فرصة مفيدة لواضعي السياسات والخبراء العلميين لتبادل الآراء حول حظر التجارب النووية وغير ذلك من مسائل نزع السلاح الهامة . ويؤمل أن تحفز المناقشات في المؤتمر المذكور ، وإن لم تكن متصلة مباشرة بعمل مؤتمر نزع السلاح ، زيادة التفكير في عملنا في المستقبل .

ويعد حظر الأسلحة الكيميائية مهمة من أشد المهام التي تنتظرنا إلحاحا وأكثرها قابلية للانجاز . وقد شاركت اليابان في مؤتمر باريس مع التسليم أساساً ، كما قال وزير الخارجية أونو في بيانه ، بأنه "طالما سمح للأسلحة الكيميائية بالبقاء لن تتخلّص البشرية أبدا من خطر استخدام هذه الاسلحة ، وبالعكس طالما تركت امكانية استخدامها مفتوحة فاننا لن نخلص العالم ابدا من الأسلحة الكيميائية" . ولقد وفقنا في تعبئة الرأي العام العالمي لكبح النزعة غير المرغوب فيها الى تاكل بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، ولكبح انتشار الأسلحة الكيميائية . والأمر متروك لنا في مؤتمر نزع السلاح لتحويل العزم المعرب عنه في الوثيقة الختامية لمؤتمر باريس الى حقيقة عن طريق ابرام اتفاقية بشأن حظر استحداث وانتاج وتخزين واستخدام كافة الأسلحة الكيميائية وبشأن تدميرها في أقرب وقت ممكن .

ومما يدل أيضا على الأثر الايجابي لمؤتمر باريس أنه يوجد الآن ٢٢ من غير الاعضاء ممن يشاركون في اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، وهذه خطوة هامة الى الأمام في طريق ضمان عالمية الاتفاقية . وأنا أرحب بشكل خاص بالبلدان في آسيا والمحيط الهادئ ـ جمهورية كوريا ، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، وفييت نام ـ التي تشارك في مفاوضات الأسلحة الكيميائية لأول مرة .

وحتى بأحسن الجهود والنوايا لا يمكن أن تنجز الاتفاقية وان تنفذ بين عشية وضحاها . وسوف يكون علينا أن نعمل بتركيز شديد لحل عدد من المسائل الاساسية . ومن الأهمية الحيوية أيضا ، ونحن نقوم ببذل هذه الجهود في المفاوضات هنا في مؤتمر نزع

السلاح ، أن نشجع كذلك قيام مناخ دولي يفضي الى ابرام الاتفاقية ودخولها حيز النفاذ في وقت مبكر . وكما تشير الى ذلك الفقرة ٤ من اعلان باريس فإن كل واحد منا مدعو الى التزام ضبط النفس والعمل بشعور من المسؤولية من أجل الاستجابة لمشاغل المجتمع الدولي التي يسببها الخطر المتزايد الذي يشكله على السلم والأمن الدوليين خطر استخدام الأسلحة الكيميائية طالما ظلت هذه الأسلحة قائمة وظلت تنتشر .

أما فيما يتعلق بالمفاوضات التي تنتظرنا في الأشهر المقبلة ، فإنني أعتقد أننا دخلنا الآن المرحلة النهائية الحاسمة التي يجب فيها مواجهة بعض المسائل الجوهرية الأساسية وحلها . والبعض من هذه المسائل لا يرتضي الحل بسهولة اذا اقتصرنا على النظر فيها متقطعة وبمعزل عن بعضها البعض . لهذا أرحب بالنهج الذي توخاه رئيس اللجنة المخصصة ، السفير بيير موريل ، ورؤساء الأفرقة العاملة الخمسة في برامج عمل هذه الأفرقة للتطرق للمسائل المتبقية في ترابطها بطريقة منظمة . وربما أصبح من الضروري بشكل متزايد ، ونحن نمضي قدما ، ان ننظر في بعض المسائل المشتركة بين مختلف الأفرقة العاملة .

ومع وضع ما تقدم في الاعتبار ، دعوني أعلق على ما أعتبره مسائل ذات أولوية . لقد اتيحت لنا الفرصة ، في الفريق العامل ١ ، لحل مختلف المشاكل العالقة بشأن موضوع التحقق ، وفيما يتعلق بالتفتيش الموقعي بالتحدي تدل تجربة وفدي الذي حصل له شرف ترأس الفريق جيم في دورة عام ١٩٨٨ ، على أنه توجد الآن في "النص المطروح" صورة أكمل من ذي قبل لما يمكن أن يكون عليه نظام التفتيش بالتحدي القائم على افتراض القيام بالتفتيش "في أي وقت ومكان ودون الحق في الرفض" . وفي نفس الوقت لا تزال مسائل أساسية قائمة مثل ذاتية الطلب ، والترتيبات البديلة ، ومشاركة المجلس التنفيذي ومؤتمر الدول الأطراف بعد تقديم التقرير ، واتخاذ اجراءات أخرى . ويبدو أنه يوجد في أساس هذه المسائل تصورات مختلفة بين الدول لطبيعة عمليات التفتيش بالتحدي ، بما في ذلك امكانية استخدامها ، وكيفية تأثر مصالحها الأمنية والصناعية وغيرها من المصالح عندما يطلب التفتيش بالتحدي ضدها . واذا كانت هناك مثل هذه الاختلافات فان الأمر يحتاج الى زيادة النظر فيها بامعان سعياً الى التوصل الى أساس لتفاهم مشترك .

ولقد حان الوقت أيضا لكل واحد منا ليلقي نظرة متروية في كامل نطاق تدابير التحقق الواردة في الاتفاقية بغية ضمان ان تعطى هذه التدابير قدرا معقولا من الثقة بأنه سيتم الوفاء بأغراض الاتفاقية . ولكي تشعر جميع الدول الأطراف بهذه الثقة المعقولة من الأهمية بمكان أن يقع العبء الناتج عن تطبيق تدابير التحقق بانصاف على الدول الأطراف بطريقة تتناسب مع الأخطار التي تشكلها هذه التدابير على أغراض الاتفاقية . ووفدي مستعد للنظر عن كثب فيما اذا كانت هناك ثغرات في تدابير التحقق

تحتاج الى سد . واننا اذ نفعل ذلك نرى من الاهمية بمكان أن يراعى التوازن الكامل بين الحقوق والواجبات في كامل أنواع تدابير التحقق . مثلاً عندما ننظر في المخاطر التي قد تسببها عوامل كيميائية أو مرافق معينة على الاتفاقية ، يجب أن نسأل انفسنا عما اذا كانت الاخطار التي تهدد الاتفاقية ترتفع بقدر يتناسب مع مقدار سمية العامل الكيميائي أو مع عدد المرافق ذات الصلة ، أو ما اذا كان يجب أن تؤخذ عوامل أخرى أيضا بعين الاعتبار . ويجب توخي الحذر لضمان ألا تعاقب دولة معينة أو مجموعة معينة من الدول بغير حق وألا تصبح الامانة الفنية مسيسة اما عمدا أو عن غير قصد .

وبالاضافة الى ما تقدم أعلاه ، يتطلع وفدي الى تجميع الخبرات المكتسبة من العمليات الوطنية للتفتيش الاختباري ، التي من المفروض أن تعطينا توجيها عمليا في جعل أحكام التحقق الحالية تتفق أكثر مع الواقع . وقد أجرت اليابان عمليات تفتيشها الاختباري الوطنية في عدة مرافق لها صلة بالجدول [٢] منذ الخريف الماضي ، وهي الآن بصدد اعداد تقرير . ومن المفروض أن تعطينا هذه الخبرة العملية ، الى جانب تراكم البيانات الموفرة طوعيا من الدول ، فكرة أقرب الى الواقع عن احتياجات المنظمة في مجال التوظيف وفي مجال التكاليف ، التي ستتم معالجتها في الفريق ٣ . ويؤمل أن يفضي بنا العمل في الفريق ١ المعني بالتحقق ، وفي الفريق ٣ المعني بالاحتياجات من الموظفين والتكاليف ، وفي الفريق ٥ المعني بتبادل البيانات واللجنة التحضيرية ، الاقتراب من اقامة نظام للتحقق متوازن حقا وفعال من حيث التكلفة .

وتوفر العناصر الجديدة المتعلقة بالسرية والتي اضيفت الى "النص المطروح" في التذييلين الأول والثاني بارامترات عامة مفيدة للنظر في هذه المسألة تستحق أن ينظر فيها بعناية حرصاً على تمتع الاتفاقية بقبول عام شامل واحترام من صناعاتنا الكيميائية المدنية . ونحن نتطلع الى المضي قدما في وضع الاحكام ذات الصلة بحوار بناء مع صناعاتنا .

ويلاحظ وفدي بارتياح التركيز الوارد في برنامج العمل على عدة مشاكل سياسية وقانونية أساسية . وهذه المشاكل تمثل مشاكل عسيرة جدا لا بد لنا من التغلب عليها للتوصل الى اتفاقية ذات معنى وفعالية . ومن بين هذه المسائل تعد مسألة كيفية معالجة عدم الامتثال أو الانتهاكات مشكلاً كبيراً لم يحل بعد وهو يعترضنا في كامل الاتفاقية ويستحق دراسة متعمقة . وإن كان وفدي لا يرى بالضرورة أن "الجزاءات" بالمعنى العادي للفظة توفر أفضل حل للمشكل ، الا أنه سيكون من الضروري معالجة هذا المشكل من جميع جوانبه انطلاقاً من مسألة أوجه الغموض أو الشذوذ الناشئة أثناء التفتيش وانتهاءً بامكانية فرض الجزاءات .

وفي هذه المرحلة المبكرة من دورة عام ١٩٨٩ اقتصرت على عرض آرائي حول هذه البنود القليلة . واني أشعر فعلا بأنه توجد من جديد في هذا المؤتمر درجة كبيرة من التطلع بخصوص ما قد نكون قادرين على تحقيقه في هذا العام وعلينا أن نحيل هذه التطلعات الى حقيقة . وأنا أتعهد بكامل التعاون من جانب وفدي تحقيقاً لهذا الهدف .

وقبل الختام اسمحوا لي أن ارحب ترحيباً حارا بالممثلين الموقرين الذين انضموا الى المؤتمر منذ تناولي الكلمة آخر مرة في الجلسة العامة التي انعقدت في ١٨ آب/أغسطس ١٩٨٨ ! وأنا أتطلع للعمل عن كثب مع السفير أونغ شانت ممثل بورما ، والسفير شارما ممثل الهند ، والسفير هولين ممثل بلجيكا ، والسفير دييتز ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، والسفير هولتينيوس ممثل السويد ، والسفير ريس ممثل استراليا ، والسفير كمال ممثل باكستان ، والسفير فاينار ممثل تشيكوسلوفاكيا ، والسفير بولوت ممثل كينيا .

الرئيس: أشكر ممثل اليابان على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي توجه بها اليّ . وقد أشار السفير يامادا في افتتاح بيانه الى وفاة جلالة امبراطور اليابان والى الولاية التي كلفه بها الامبراطور . ولقد اتيحت لنا ولبلداننا المناسبة للاشادة بالامبراطور وبودي الآن أن أكرر للسفير يامادا أخلص تعازينا لهذه الخسارة التي أصابت شعب اليابان . وأعطي الكلمة الآن لممثل بيرو ، السفير دي ريفيرو .

السيد دي ريفيرو (بيرو) (الكلمة بالاسبانية): سيدي الرئيس ، أود قبل كل شيء أن أنقل اليكم ارتياح وفدي لتوليكم هذا المنصب الهام لمدة شهر شباط/فبراير . إن تقدم المؤتمر خطوات هامة الى الامام في تنظيم أعماله يشهد على خبرتكم المعترف بها ومهارتكم الدبلوماسية الكبيرة . واسمحوا لي أيضا بأن أرحب ترحيبا حاراً بزملائنا الجدد الذين انضموا الى هذا المحفل التفاوضي منذ تشرين الأول/اكتوبر من العام الماضي . وأعني هنا سفراء استراليا ، وبلجيكا ، وتشيكوسلوفاكيا ، والهند ، وباكستان ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، والسويد ، ويتمنى لهم وفدي كل التوفيق في أداء وظائفهم ويؤكد لهم كل التعاون اللازم .

وفي هذا العام آثرنا جميعاً وأعطينا الأولوية في مؤتمر نزع السلاح لنزع السلاح الكيميائي . وخصص شيء من الوقت لجميع موضوعات المؤتمر مع افساح المجال للمفاوضات بشأن نزع السلاح الكيميائي . ويرى وفد بيرو أن ذلك صائب ومنطقي لأنه يبدو منذ مؤتمر باريس أن هناك امكانيات سياسية أكبر لنزع السلاح الكيميائي . وربما أمكننا القول إن التقدم في نزع السلاح الكيميائي في الوقت الحاضر أقل صعوبة منه في

مجالات أخرى ، في نزع السلاح النووي مثلا . وكل هذا جيد جداً ولكنه ينطوي أيضا على خطر لأننا اذا لم نتوصل قبل نهاية هذا العام أو في بداية العام المقبل الى وضع مشروع اتفاقية بخصوص هذا الموضوع الذي اخترناه والذي اعطيناه الاولوية ، أقول اذا لم نستطع فعل ذلك وإذا لم نستطع التقدم بأقصى ما يمكن في طريق نزع السلاح الآن ، فإن ذلك يمكن أن يسبب ضررا لا يعوض لعمل مؤتمر نزع السلاح ، ويمكن أن يكون له أثر محبط على جميع الاعمال بصورة عامة . لهذا السبب يجب أن نكون مصممين بحزم على احراز تقدم في مفاوضات نزع السلاح الكيميائي . وانه لمن الحيوي تماماً أن نفعل ذلك لأن كل الثقة التي قد نضعها في مؤتمر نزع السلاح في المستقبل قد تتعرض للخطر . لهذه الاسباب بود وفدي أن يركز هذا البيان على البند ٤ من جدول الأعمال بشأن حظر الاسلحة الكيميائية .

سيدي الرئيس ، لقد سرّ وفدي بشكل خاص إذ يلاحظ اعادة انشاء اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، وذلك للأسباب التي سردتها تواً ، وكذلك لانتخاب السفير بييير موريل لرئاسة أعمالها . غير أنه لا يمكنه أن يخفي درجة من خيبة الأمل ازاء الصعوبة غير المنتظرة التي اعترضت المؤتمر في اعتماد ولاية مستوفاة في ضوء النتائج الهامة لمؤتمر باريس بشأن حظر الأسلحة الكيميائية . وحتى اذا انطلقنا من افتراض الشفافية التي يقوم على أساسها التوافق في الآراء بشأن الاعلان الختامي الذي اعتمده في باريس ١٤٩ بلدا في ١١ كانو الثاني/يناير من هذا العام الا أنه من المفارقة ألا تتجلى اعادة تأكيد الاستعداد والتعهد السياسيين بحظر الأسلحة الكيميائية في أقرب وقت ممكن في ولاية جديدة تمكن اللجنة المخصصة من الاتفاق على مشروع اتفاقية (دون الحاجة الى الرجوع الى نص نهائي) أثناء دورة المؤتمر هذه ، أو في أجل لا يتعدى عام ١٩٩٠ . وما هو أشد مفارقة أن الأسباب التي من أجلها لم تكن مجموعة من البلدان في وضع يسمح لها بالانضمام الى توافق الآراء الذي شجعته مجموعة الـ ٢١ ، بتأييد البلدان الاشتراكية والصين ، ليست واضحة على الاطلاق ، وذلك رسميا على الاقل . ويؤمل أن تتغير هذه العقلية التي تختلف عن روح باريس في الأشهر المقبلة لصالحنا جميعا ولصالح كافة شعوب العالم التي تنتظر اكتمال المفاوضات التي سوف تؤدي ، في النهاية ، الى الازالة التامة لجميع الأسلحة الكيميائية ، وكذلك للمنشآت والمعدات الرامية الى انتاجها .

لجميع هذه الأسباب يرحب وفدي باعادة تشكيل اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية لتسهيل المعالجة الموضوعية لـ "النص المطروح" الحالي . وقد حول تكاثر الحواشي والأقواس المعقوفة والتذييلات والمرفقات هذه الوثيقة الى كلام غامض لا يفهمه غير المطلعين على الموضوع . وهناك حاجة ملحة الى تنسيقه وترشيد محتواه وربما بنيته بحيث نكون قادرين في نهاية هذه الدورة على الحصول على نص أوضح وأكثر تماسكا دون أي تقطع فيكون بذلك أقرب الى شكل ولغة الاتفاقية لا الى ما هو معروض علينا الآن

والذي يبدو بالاحرى هجينا لانّ فيه نزعة الى خلط وضع المعايير بالجوانب التنظيمية . واذا توفر الاعتقاد بأن هذا أمر حتمي يكون من الضروري عندئذ تبين الى أي حد يمكن أن نصل بالتوضيحات أو الجوانب التنظيمية .

وعلى الرغم مما قلت فان انشاء خمسة أفرقة عاملة يستحق لاول وهلة ترحيبا حذرا بعض الشيء بسبب خطر تداخل موضوعات أو تمييع موضوعات متباينة ولكنها مكملة لبعضها البعض . وهناك مشكل اضافي في هذا التوزيع للعمل سوف تواجهه الوفود التي تنطوي على عدد صغير من الاعضاء والتي عليها أن تتابع كافة أنشطة مؤتمر نزع السلاح بنفس الهمة . ويقدر وفدي أسمى تقدير الخطوات التي اتخذها السفير موريل ممثل فرنسا للتقليل من الصعوبات التي قد تنشأ عن سير عمل أفرقة العمل الخمسة هذه ، وكذلك هذه المبادرة الجديرة بالثناء المتمثلة في مساندة مجموعة الـ ٢١ في رئاسة ثلاثة من هذه الافرقة العاملة ، وهذه سابقة هامة . ويؤمل أن يفضي حسن الاستعداد الذي يوحي به السفير موريل ومهارته الهائلة ولباقته الدبلوماسية باللجنة الى التغلب على مشاكل ولايتها من الناحية السياسية ووضع المؤتمر على سواء سبيل المفاوضات في عام ١٩٩٠ .

وكانت للاعلان الختامي لمؤتمر باريس ميزة تسليط الاضواء على بعض المسائل الأساسية التي لا تزال تنتظر حلا في اللجنة المخصصة . ويوجد أولا مشكل "الاستخدام الثاني" باللجوء الى الانتقام أو الدفاع عن النفس . وكان هناك في الفقرة ١ من الاعلان الختامي لمؤتمر باريس دليل على عدم استعداد بعض الدول الاطراف في بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ لسحب التحفظات التي أبدتها بهذا الخصوص . ومن البديهي أن لكل دولة سلطة سيادية لبيان الشروط التي تعرب فيها عن موافقتها للتقيد بالمعاهدة . غير أن المشكل ينشأ عندما يتعارض ذلك الموقف مع قرار الدولة بالتفاوض في اتفاقية ترمي الى حظر وتدمير الأسلحة الكيميائية . إن مؤدى عدم توصل مؤتمر نزع السلاح الى اضافة حظر الاستخدام الى ولايته هذا العام يعيد تأكيد هذه الريب ويثير شكوكا حول القيمة الحقيقية لكامل عملية التفاوض الجارية الآن منذ بضعة أعوام .

وثانيا يوجد مشكل انتشار الأسلحة الكيميائية . ولم تعكس الفقرة ٤ من الاعلان الختامي بدقة التفكير والمشاعر التي أعرب عنها بهذا الخصوص في مؤتمر باريس . فمن جهة نحن بصدد مشكل ملموس وملح يتمثل في وقف انتاج وتحسين الاسلحة الكيميائية . ومن جهة أخرى لم يتم فعل شيء لتجنب خطر زيادة عدد الدول ذات القدرة على انتاج الأسلحة الكيميائية ، وهو خطر كان يمكن أن يكون أصغر لو أن بعض الدول الممونة أقل رغبة في الارضاء في سياساتها التجارية . وتجري حاليا مناقشات بشأن ما اذا كان يمكن معالجة جانبي انتشار الاسلحة الكيميائية على قدم من المساواة ، ولكن ما لا شك فيه هو الصلة

الوثيقة بينهما ، وكذلك الاهمية التي يكتسيانها بالنظر الى الاولويات المحددة في اطار مفاوضات نزع السلاح والمنصوص عليها في الوثيقة الختامية لعام ١٩٧٨ .

وتحملني مسألة الانتشار هذه الى ابداء بعض الملاحظات حول مبدأ الامن غير المنقوص . ولا يمكن أن ينتهي هذا المبدأ ، كما يفهمه وفدي ، بفترة التدمير الموافق عليها والتي تستغرق ١٠ أعوام . وبديهي أنه سيكون هناك قدر أكبر من الاهتمام في تلك الاثناء بتجنب أي تدهور في المستويات الامنية القائمة لكل دولة . ولكن ، بالاضافة الى الابعاد الثنائية والاقليمية والعالمية التي يجب أن ينظر فيها الى هذا المبدأ ، لا يمكن بأية حال أن يستخدم هذا المبدأ كتعلة للتمييز نوعيا أو كميا بين المخزونات قصد التدمير ، ولا لتبرير تأخر بعض الدول الاطراف الحائزة للاسلحة الكيميائية بالمقارنة مع دول أطراف أخرى في عملية تدمير مخزوناتها الكيميائية . ويرى وفدي أن مجرد الانضمام كطرف في الاتفاقية يجب أن يوفر للدول الاطراف الدليل الكافي على حسن النية والثقة المتبادلة اللازمة لكافة الاطراف المعنية بغية الانجاز الكامل للاهداف المبينة في الاتفاقية . وبعبارة أخرى لا يمكن أن يقوم مبدأ الامن غير المنقوص على أساس قرينة اشتباه ضمنية ، ولكن على اليقين بوجوب تعزيز ثقة الدول الاطراف واستعدادها السياسي لتطبيق الاتفاقية بالكامل . نتيجة لذلك يجب ألا ننتظر بدء نفاذ الاتفاقية لتطبيق هذا المبدأ . وتقضي الحاجة بالقيام قبل ذلك بعمل أساسي ووقائي ، منذ لحظة اعتماد الاتفاقية وفتحها للتوقيع ، قصد تفادي أي تغير في مستويات الامن الاقليمية أو دون الاقليمية فيما يتعلق بالاسلحة الكيميائية ، أو أي تضاعف رأسي للترسانات الكيميائية القائمة . وسوف يكون من المخالف للمنطق ومن المريب أخلاقيا أن يشهد العالم ، أثناء التفاوض على الاتفاقية وخلال الوقت اللازم لبدء نفاذها ، سباق تسلح كيميائي يجري في غير حينه - مهما كان متحفظا - تحت قناع مبدأ الامن غير المنقوص الذي يجب أن ينظم فيما بعد تدمير الترسانات الاكبر حجما والاكثر فتكا .

وهناك بعد آخر يتعلق بمسألة الامن غير المنقوص هذه هو البعد الذي سينشأ في اليوم التالي لنهاية فترة الـ ١٠ أعوام المقررة لتدمير الاسلحة الكيميائية . وانطلاقا من الافتراض المنطقي بأن جميع الدول الاطراف سوف تفي مخلصة بالالتزامات التي تعهدت بها ، يجوز للمرء أن يفترض استمرار الصناعة الكيميائية ، بما فيها صناعة المستحضرات الصيدلانية ، في نموها ومعالجة مواد كيميائية قد تكون أكثر تطورا وخطورة . ويخرجنا هذا الخطر المحتمل أو المرجح من البعد السياسي وينقلنا إلى البعد البشري في الامن غير المنقوص . وعندما يحصل ، على سبيل المثال ، تدمير الاسلحة الكيميائية وإزالتها إلى الابد من وجه الارض ، سوف يكون أشد المشاكل إلحاحا في القرن المقبل ، بدون شك ، التلوث الكيميائي للبيئة بما ينطوي عليه من آثار

سلبية وعشوائية . لهذه الأسباب فاننا نرى أن واضعي الاتفاقية يجب ألا يهملوا هذا الخطر المحتمل ، وللمرء أن يفترض أن المنظمة الدولية المقبلة لن تظل غير مبالية أو بدون حول تجاه هذا المشكل الذي يسلطه الإنسان على نفسه . وبناء على ذلك فإن بيرو ترى أن المادة العاشرة المتعلقة بالمساعدة والحماية يمكن أن تنص بشيء من بعد النظر على تقديم المساعدة والدعم للدول الأطراف التي تقع ضحية لكوارث كيميائية تسبب ضررا كبيرا لسكانها أو تتعدى الحدود الوطنية بما ينجر عن ذلك من آثار على سلامة النظم البيئية . وهذه مسألة تتطلب نظرا في المفاوضات المقبلة .

وهناك مسألة أخرى ناشئة عن الإعلان الختامي لمؤتمر باريس وهي تتعلق بالدور الذي يجب أن تلعبه الأمم المتحدة في التوصل الى الحظر الكامل للأسلحة الكيميائية . ويعتقد وفدي أنه لا يمكن للإتفاقية أن تضفي صبغة مؤسسية على نظام موازٍ ؛ ويجب أن تندرج الترتيبات في إطار منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا . وبناءً على ذلك ، وبالإضافة إلى الإعتماد على مقاصد الميثاق ومبادئه ، يمكن أن تقيم الاتفاقية صلة بين المكين الدوليين قصد حل الحالات التي تواجه فيها الدولة الطرف مثلا دولة ليست طرفا ، أو في الحالات التي تشمل إثنتين أو أكثر من الدول التي ليست أطرافا متعاقدة في الاتفاقية . وتكمن الفائدة هنا ليس في إنتاج وإقامة المخزونات ، وإنما أيضا في ادعاءات استخدامها المحتملة . ويؤمل أن يأتي نظام آخر يستتبع تطبيق جزاءات فيكمل الآلية المحسنة للقيام بمهام التحقق ، بحيث يكون هناك نوع من الردع للدول التي قد ترغب في البقاء بعيدا عن الاتفاقية .

وما من شك أن نظام التحقق الذي يجب إقامته بموجب الاتفاقية لا يمكن أن يكون مطلقا ولا كاشفاً لخصوصية نوايا الدول الأطراف ، فذلك أمر صعب جدا . وبعبارة أخرى ، يجب أن يقوم نظام التحقق على حسن النية والثقة المتبادلة واستعداد الجميع للامتثال باخلاص لما تعهدوا به من التزامات . ومن هذه الزاوية يلزم القيام بعمليات تفتيش خاصة حسب الظروف كطريقة لتبديد أية شكوك قد تنشأ عن التفتيش الروتيني ولكنها لا تكفي لتبرير إحتجاج رسمي . غير أنه يجب الحرص على ألا يؤدي هذا الاجراء إلى نوع من الهستيريا يسبب إرتفاعا لا لزوم له في تكاليف التحقق . وبدون التوصل الى تحقق مطلق بإمكاننا أن نضمن مستوى تحقق معقولا وعمليا من الناحية المالية إذا إنطلقنا من إفتراض حسن نية الجميع .

وأخيرا لا بد من استزادة النظر في إنشاء السلطة الوطنية المختصة . وفي الوقت الحاضر يرى وفدي أنه يجب أن تتضمن الاتفاقية مادة مخصصة على وجه التحديد للسلطة الوطنية تصاغ أحكامها على نحو عام تحاول فيه ألا تكون جامعة بسبب التنوع الكبير للأشكال الممكنة التي يمكن أن تتخذها السلطة الوطنية رهنا بطاقة الصناعة

الكيميائية في كل دولة طرف . ولكن قد يستصوب إعطاء السلطة الوطنية مركز الممثل الوحيد للدولة الطرف ازاء المنظمة الدولية ، وكذلك إعلان اختصاصها بمسائل التنسيق فيما يتصل بجميع القطاعات التي تغطيها الاتفاقية بالنسبة لكل دولة طرف . وأخيرا من المستصوب أيضا أن تعين الدولة سلطتها الوطنية في نفس الوقت الذي تودع فيه صك التصديق على الاتفاقية أو الإنضمام إليها .

ولمسالة التعديلات أهمية خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار الطابع الخاص للإتفاقية التي نتفاوض فيها . ونحن نشترع في شيء جديد ، لذلك لا بد أن يكون المبدأ الاساسي الذي تقوم عليه الاتفاقية طابعها المتميز . وبطبيعة الحال يمكن أن تكون الاتفاقية ، كأي مسعى آخر من مساعي الإنسان ، موضع تحسين ؛ غير أن الالتزام يجب أن يكون بصيانة سلامتها إلى أبعد حد ممكن . وإنطلاقا من إفتراض أن التعديلات سوف تكون آخر ملاذ متاح بعد أن تفشل المحاولات لإصلاح هذا الصك المتعدد الأطراف من الداخل ، يكون من القيم جدا ، في رأي وفدي ، إقامة نظام خاص أثناء الفترة الانتقالية التي تستغرق ١٠ أعوام . ويمكن النص على فترة توقف أو هدنة أثناء مرحلة التدمير فيما يتعلق بتقديم التعديلات . ونحن لا نفكر في بدء إجراء التعديل أثناء فترة حاسمة من فترات تنفيذ الاتفاقية بما أن ذلك قد يعرض للخطر مبدأ الأمن غير المنقوص . وإذا وافقت الأطراف المتعاقدة ، بعد فترة الـ ١٠ أعوام ، على أنه من الضروري تعديل الاتفاقية ، يجب عند ذاك التمييز بين الاتفاقية في حد ذاتها ، أو المعاهدة الرئيسية ، والمرفقات أو البروتوكولات الإضافية . ففي الحالة الأولى يمكن تطبيق إجراء أكثر صرامة ، وخاصة إذا إنطوت التعديلات على إلتزامات أساسية محددة في الاتفاقية ، وذلك فيما يتصل بقبول التعديلات وبدء نفاذها في آن معاً . ولا يمكن أن نطرح جانبا قاعدة الإجماع التي يرافقها شرط تنازل لتجنب الإستخدام المتعمد أو غير الطوعي لحق النقض . وفي الحالة الثانية يكون من المستصوب إعتماد إجراء أبسط يتفق مع طبيعة التعديلات ولا يستتبع أية تغييرات جوهرية في الاتفاقية .

وسوف يلعب وفدي دورا نشطا في مداولات اللجنة المخصصة وفي الأفرقة العاملة الخمسة ، بهدف المساهمة في تعجيل إنهاء المفاوضات الجارية التي تشكل ، كما قلت في بداية كلمتي ، مسؤولية هامة جدا لنا جميعا .

الرئيس: أشكر ممثل بيرو على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي توجه بها الى الرئيس . وأعطي الكلمة الآن لممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، السفير نازاركين .

السيد نازاركين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية): بما أن يوم ٢٨ شباط/فبراير هو آخر يوم لرئاستكم اسمحوا لي أن أعرب عن

ارتياحي للطريقة التي وجهتم بها أعمال المؤتمر في هذا الشهر الذي ينتهي اليوم . ويتناول وفد الاتحاد السوفياتي الكلمة اليوم لإحالة نتائج تفتيش إختباري أجري في الاتحاد السوفياتي ونظم بمرفق كيميائي بالقرب من مدينة دزيرزينسك في منطقة غوركي . وفي هذا المرفق تنتج مواد كيميائية من بينها dialkylaminoethanols . وهذه المواد مدرجة ، كما تعلمون ، مدرجة في "النص المطروح" لمزيد النظر من حيث إدراجها المحتمل في الجدول [٢] . وأجري الإختبار الوطني ، بما في ذلك الاعمال التحضيرية اللازمة ، أثناء الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ . وقد أجري بالاستناد الى التوصيات الواردة في الوثيقة CD/CW/WP.213 . وترد نتائج هذا الإختبار في التقرير الذي أحلناه إلى الامانة لنشره كوثيقة من وثائق المؤتمر واللجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية تحت الرمزين CD/894 وCD/CW/WP.225 .

وفي أثناء الاختبار تم تجريب نوعين من التفتيش . فكانت هناك أولا وقبل كل شيء الزيارة الاولية المنصوص عليها في مرفق المادة السادسة من مشروع الاتفاقية . وهي تشمل تفتيشا مفصلا لمناطق المرفق ، بما في ذلك مناطق الانتاج ، ومرافق التخزين للمواد الخام والانتاج التام الصنع ، ومركز المراقبة ، والمكاتب الادارية والمختبرات . وعندما تم النظر في الجدول البياني جرت دراسة الخصائص المحددة للمعدات ، وتم تحديد النقاط الرئيسية التي يمكن فيها رصد عملية الانتاج . وكنتيجة لكل ذلك تم إعداد اتفاق بشأن المرفق أجري على أساسه تفتيش روتيني في وقت لاحق . واستغرقت الزيارة الاولية خمسة أيام إحتاج الامر الى يومين منها لإعداد مشروع الاتفاق بشأن تنظيم التفتيش المنهجي لهذا المرفق . ثم وضعت معدات الرصد في نقاط بمسار العملية كان قد تم تحديدها أثناء الزيارة الاولية . ونفذت هذه العمليات على مدى فترة ٢٤ ساعة تقرر خلالها وقف عملية الانتاج الامر الذي لم يؤثر على سير المرفق ككل . وفي الفترة الفاصلة بين تلك اللحظة واجراء التفتيش الروتيني أخذت عينات بصورة تلقائية وتم ختمها بإحكام ووضعها في حاوية مختومة .

وأجري التفتيش الروتيني في ظرف يوم واحد . وتطلب الامر يوما إضافيا لإعداد تقرير فريق التفتيش . وفحص المفتشون معدات الإنتاج . وتحققوا من حالة الاختام على أجهزة الرصد والقياس وعلى أجهزة أخذ العينات ، وتحققوا من الارقام التي تشير اليها الادوات وقارنوها مع سجلات المرفق . وطرحت أسئلة على عدد من موظفي المرفق . وعندما وصل المفتشون الى المرفق فتحت حاوية العينات بحضورهم وأخرجت منها عينتان . وأجري تحليل لهاتين العينتين ، وكذلك للعينات التي أخذت أثناء الزيارة الاولية ، في عين المكان (بمختبر المرفق) من قبل ممثلي المرفق بحضور أحد المفتشين . وفي كل من الزيارة الاولية والتفتيش الروتيني كان فريق المفتشين يتالف من أربعة أشخاص . وقد ضم أخصائياً في الرصد (قائد الفريق) ، وأخصائياً في التكنولوجيا الكيميائية ، وأخصائياً في أدوات وآلات الرصد والقياس ، وأخصائياً في طرق التحليل الفيزيائية

والكيميائية . وكانوا جميعا ممثلين لوزارة الصناعة الكيميائية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . وبالاضافة الى ذلك حضر التفتيش الموقعي الروتيني ممثلون عن أكاديمية العلوم في إتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وعن وزارتي الخارجية والدفاع في إتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

وفي أثناء التفتيش تم التطرق لمسائل تتعلق بحفظ المعلومات السرية . وفي الواقع لم تنشأ أية مشاكل حقيقية في هذا المجال بما أن جميع المشتركين في التجربة ، بما فيهم المراقبون ، لهم التزامات محددة بموجب التشريع السوفياتي . غير أن إدارة المرفق قد وجهت نظر هؤلاء الاشخاص ، أثناء التفتيش ، الى درجة سرية كل نوع من أنواع المعلومات . ودرس المشاركون مسألة ما يمكن إحالته من معلومات الى الأمانة الفنية وما يجب الاحتفاظ به في المرفق ، وكنتيجة لإجراء الاختبار الوطني تم التسليم ، في الحالات التي لم يكتشف فيها فريق التفتيش أية انتهاكات بالمرفق ، بأنه ربما جاز له وضع تقرير قصير في شكل ردود على الأسئلة إستنادا الى ولاية المفتشين . وحيثما تتكشف انتهاكات لأحكام الاتفاقية يتم إعداد تقرير أكثر تفصيلا . ويجب أن يتضمن هذا التقرير معلومات تؤكد الانتهاكات المكتشفة .

وبصورة عامة أكد الاختبار الوطني القابلية العملية لتطبيق اجراءات الرصد التي تمت الموافقة عليها أثناء المفاوضات ، وقدم ردودا على عدد من الأسئلة الملموسة التي لم ينظر فيها بعد بتفصيل في اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية (مدة عملية التفتيش ، والتشكيل المحدد لفريق التفتيش ، الخ ...) . وأثبت الاختبار أيضا أنه من الممكن إجراء عمليات تفتيش دون تعطيل عمليات المصانع الكيميائية .

ونتائج الاختبار ، والاجراءات المحددة المتبعة ، والبيانات الفعلية المتعلقة بانتاج واستهلاك المواد الكيميائية ، كلها مبينة بمزيد من التفصيل في التقرير . والوثائق الرسمية المستخدمة أثناء الاختبار مرفقة بالتقرير الأساسي . وهذه الوثائق هي: الإعلان الاولي فيما يتعلق بالمرفق ؛ والإخطار فيما يتعلق بالانتاج المقترح لمادة dialkylaminoethanols في عام ١٩٨٩ ؛ والاتفاق بشأن المرفق المعد إستنادا الى نتائج الزيارة الأولية والذي يتضمن وصفا مفصلا للمناطق والمباني ، والتكنولوجيا وعمليات الانتاج ، ونقاط القياس ونقاط أخذ العينات ، الخ ... . ويرفق بالاتفاق رسم بياني تخطيطي للمرفق يبين موقعه بمدينة دزيرزينسك وموقعه من خط السكك الحديدية ، ورسم بياني لمصنع إنتاج مادة dialkylaminoethanols ، ورسم بياني لتدفقات المواد الرئيسية في المرفق ، وخريطة للمرفق ، ومخطط لترتيبات رصد إنتاج المواد الكيميائية ، ومخطط لنظام رصد إنتاج مادة dialkylaminoethanols . وأرفقنا أيضا ولايات الزيارة الأولية وعمليات التفتيش الروتيني التي إتبعها فريق التفتيش ، وكذلك

تقارير فريق التفتيش عن الزيارة الاولية والتفتيش الروتيني . ولو أن فريق التفتيش لم يلاحظ أية إنتهاكات أو انحرافات عن الإجراء النموذجي ، فقد شمل بيان تحديد سير الإختبار الوطني سيناريوهات مختلفة للانتهاك "إصطنعت" بعبارات نظرية وإنعكست في التقرير ، وكذلك في وثيقة خاصة معنونة "أوجه التناقض المحتملة بين الحالة الفعلية والإعلانات السابقة فيما يتعلق بالمرفق" . وبودي أن أوجه النظر الى أنه في سياق التطبيق الفعلي للاتفاقية يجب ألا يحال ، في رأينا ، جزء من المعلومات الواردة في التقرير إلى الامانة الفنية وإنما يجب الاحتفاظ به في المرفق . ولكن رغبة منا في بذل قصارانا من أجل تشجيع تحليل نتائج الاختبارات الوطنية فإننا ندرج هذه المعلومات في التقرير .

ويرى الوفد السوفياتي ، وهو يقدم هذا التقرير ، أنه سوف يساهم في "ضبط" نظام رصد إنتاج السلائف الرئيسية . وبطبيعة الحال سوف يكون خبراؤنا مستعدين لتقديم أية إيضاحات لازمة وللرد على أية أسئلة تطرحونها .

ونحن نلاحظ بإرتياح أن ثلاثة تقارير قد قدمت بالفعل - من السويد وهنغاريا وإيطاليا - وأن ١٣ دولة أخرى إما أنها أجرت أو تنوي إجراء عمليات تفتيش اختباري وطنية وتقديم تقارير عنها . وهناك عامل إيجابي هو كون عمليات التفتيش الاختباري يجريها ليس فقط أعضاء في مؤتمر نزع السلاح وإنما أيضا دول تشارك في المفاوضات بشأن حظر الأسلحة الكيميائية بصفتها غير أعضاء في المؤتمر .

ونحن نرى أن إجراء عمليات التفتيش الاختباري الوطنية تدل على كون المفاوضات بشأن حظر الاسلحة الكيميائية قد دخلت مرحلة حاسمة يمضي فيها العمل بشأن صياغة الاتفاقية المقبلة جنباً الى جنب مع الاعداد العملي لبدء نفاذها .

<u>الرئيس</u> : أشكر ممثل إتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي توجه بها الى الرئيس . ولم يعد هناك أية متحدثين على قائمة اليوم . هل هناك من الأعضاء من يريد تناول الكلمة ؟

أود الآن الادلاء ببياني الختامي .

بما أن هذه الجلسة العامة هي آخر جلسة لشهر شباط/فبراير ، اسمحوا لي ، بصفتي رئيسا للمؤتمر في هذا الشهر ، بابداء بعض الملاحظات فيما يتعلق بالعمل الذي أنجزه المؤتمر حتى الآن .

بادىء ذي بدء بودي أن أعرب لكم جميعا عن أخلص إمتناني لروح التعاون التي أبديتموها وللتأييد الفعال الذي تكرمتم باناطة رئاستي به ، وكذلك للعبارات الودية العديدة التي توجهتم بها الي . وقد استهلّ مؤتمر نزع السلاح أنشطته خلال العام في جو عالمي يبشر بالخير ، ولم يتميز وحسب بالاتجاه المرضي في العلاقات بين الشرق والغرب وإنما أيضا بالتقدم الملحوظ في إتجاه حل العديد من النزاعات المحلية والانخفاض العام في النزاعات الدولية . وعلى الحلبة المتعددة الاطراف كان نجاح نتائج مؤتمر باريس بشأن حظر استخدام الأسلحة الكيميائية ، بدون شك ، حدثا ذا أهمية أساسية أثار آمالا متزايدة بخصوص العمل المحدد لهذا المؤتمر وعملية نزع السلاح بصورة عامة . ومنذ بداية ولايتي ، إستطاع المؤتمر أن يعتمد جدول أعماله لدورة عام ١٩٨٩ ، بما في ذلك برنامج العمل للجزء الأول من الدورة . وقد شاهدنا هذا العام بارتياح شديد تزايدا مهما ومشجعا في عدد طلبات المشاركة في أعمالنا تقدم بها عدد من الدول غير الأعضاء وقد قبلت جميعا . وفي نفس الوقت أحرز تقدم كبير أتاح سرعة حل مشاكل مختلفة تتعلق بالتنظيم الداخلي للمؤتمر .

وقد استطعنا أيضا اعادة انشاء اللجنة المخصصة المعنية بالبند ٦ من جدول الأعمال المعنون "اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها" ، واللجنة المخصصة المعنية بالبند ٧ من جدول الأعمال المعنون "الأسلحة الاشعاعية" ، بما في ذلك تعيين رئيسيهما وهما على التوالي السفير أردكاني ممثل جمهورية ايران الاسلامية والسفير دي ريفيرو ممثل بيرو . وبالاضافة الى ذلك استأنفت اللجنة المخصصة المعنية بالبرنامج الشامل لنزع السلاح أعمالها تحت رئاسة السفير غارسيا روبليس .

وبفضل مساعدة وحسن استعداد الجميع تسنى أيضا التوصل الى اتفاق بشأن اعادة انشاء اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية في اطار البند ٤ من جدول الأعمال ، والقيام بالاضافة الى ذلك بتعيين رئيس مقتدر هو السفير موريل ممثل فرنسا لرئاسة تلك الهيئة الفرعية . وكما تدركون جميعا تماما فان آمالا وتطلعات عديدة معلقة على العمل في هذه اللجنة الهامة ، وخاصة بعد مؤتمر باريس: والرأي العام الدولي ينظر الى هذا الموضوع باهتمام وحساسية خاصين . وبناء على ذلك فانه لا يمكنني الامساك عن اعادة تجديد النداء الموجه لكافة المجموعات السياسية والوفود بمضاعفة قصارى جهودها من أجل احراز التقدم الحاسم في هذا التفاوض . ولا يمكن للنجاح الذي يحققه التوصل الى اتفاق بشأن اتفاقية للحظر والتدمير الشاملين للأسلحة الكيميائية إلّا أن يرفع من سمعة المؤتمر وشهرته . وتحقيقا لهذا الهدف ، بودي أن أكرر من جديد ، باسمكم جميعا ، أخلص تمنياتي بالنجاح للسفير موريل الذي كلف بمسؤولية توجيه الأعمال في هذه اللجنة الهامة لدورة عام ١٩٨٩ .

وكان بودي أن أرحب ، منذ شهر شباط/فبراير ، بانشاء هيئة فرعية هامة أخرى هي الهيئة المكلفة بالمشكل الدقيق والهام المتمثل في "منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي" . إلا أنه على الرغم من قدر كبير من حسن الاستعداد لم تؤد جهودي الى نتيجة مقنعة بشأن هذا الموضوع . وأنا متأكد أن خلفي سوف يتمكن مما لم أوفق فيه أنا من تحقيق نتائج ملموسة في السعي الى ايجاد حل توفيقي معقول لتمكين اللجنة المخصصة للفضاء الخارجي من استئناف أعمالها في أقرب وقت ممكن .

كما وأن المؤتمر لم يوفق في وضع ترتيبات عمل لما يدعى ب "البنود النووية" المدرجة على جدول أعمالنا . ويبدو أن ذلك يشير الى أن الأمر يتطلب جهودا مكثفة اضافية اذا ما أردنا مشاهدة علامات تدل على تحرك بشأن هذه المسائل .

والمشاورات غير الرسمية بشأن موضوعات أخرى عالقة جديرة أيضا بالاهتمام . منها على سبيل المثال المشاورات بشأن توسيع عضوية المؤتمر . وسوف يكون أمر مواصلة المشاورات الجارية متروكا لخلفي ، وأملي أن يوفق في توطيد الاتفاق بشأن تلك المسائل .

وأعتقد أن سعي أي رئيس لمؤتمر نزع السلاح الى الحصول من جانب المؤتمر على تقدم ايجابي في أعماله طموح مشروع . وذلك ليس فقط لأسباب تتعلق بالافتخار بالنفوذ الشخصي الذي هو ، على أي حال ، ذو أهمية ثانوية ، وانما ايمانا بالأهمية التي تكتسيها عمليتنا المتعددة الأطراف فيما يتعلق بمشاكل العالم المعاصر ، والتي تلعب من بينها مسألة نزع السلاح دورا ذا أهمية أساسية بالتأكيد . وبناء على ذلك فاني ألتمس تسامح أولئك الذين كانوا ينتظرون مني أكثر مما أنجزت .

وفي الختام بودي أن أشكر من جديد كافة الوفود على المساعدة التي قدمتها لي بطرق مختلفة أثناء فترة رئاستي . وأول ما يخطر على بالي قبل سواه هو المساهمة الهامة لمنسقي المجموعات والبنود من أجل حل المشاكل العالقة . وبودي أيضا أن أشكر جزيل الشكر الأمين العام للمؤتمر ، السفير كوماتينا ، الذي أتيح لي أن أقدر كل التقدير كفاءته وخصاله الحميدة . وبودي أن أعرب عن امتناني لنائب الأمين العام للمؤتمر ، السفير بيراساتيغوي ، الذي كانت مشورته ومساعدته لي قيمتين للغاية خلال هذا الشهر . وأعرب عن امتناني أيضا لجميع موظفي الأمانة والمترجمين الشفويين والتحريريين ، الذين تسنى لي شخصيا أن أقدر كفاءتهم وتفانيهم .

وأخيرا بودي أن أتقدم لخلفي السفير ياماداً ممثل اليابان بأحر تماني له بالنجاح في أداء هذه الولاية . وأنا متأكد من أن المؤتمر سوف يستطيع ، بقيادته

المقتدرة ، القيام بأعماله بأكثر الطرق الممكنة فعالية . وبودي أيضا أن أؤكد له مساندة وفدي البناءة .

وأنتقل الآن الى مسائل أخرى . فأنا أود أن أخبركم بأن نائب المستشار ووزير الخارجية في جمهورية ألمانيا الاتحادية، معالي الوزير هانس ديتريش غينشر ، ومعالي وزير خارجية ايطاليا جوليو اندريوتي ، قد أعربا عن رغبتهما في التوجه بكلمة الى المؤتمر في يوم الخميس ٣ اذار/مارس . ونظرا للجدول الزمني المثقل جدا وارتباطات الوزيرين السابقة فانهما لن يستطيعا زيارة جنيف إلاّ بعد ظهر ذلك اليوم . ولما كان الحال كذلك فانه بودي أن أقترح - بعد استشارة الرئيس الجديد ، السفير ياماداً ممثل اليابان ، ورؤساء الاجتماعات الاخرى التي ستعقد في ذلك اليوم - أن نعقد جلستنا العامة العادية لذلك اليوم في الساعة ١٥/٣٠ . وسوف ييسر ذلك زيارة الوزيرين . واذا لم يكن هناك أي اعتراض فسوف أعتبر أنكم موافقون .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس: نتيجة لهذا التغيير في الجدول الزمني للجلسات ، سوف تجتمع اللجنة المخصصة للبرنامج الشامل لنزع السلاح في قاعة المجلس الساعة ١٠/٠٠ ، وسوف يعقد الفريق العامل ٣ للجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية جلسته الساعة ١٠/٠٠ أيضا في القاعة الخامسة في يوم ٣ آذار/مارس . وبودي أن أشكر الرئيس الجديد للمؤتمر ، السفير ياماداً ممثل اليابان ، وكذلك رئيسي هاتين الهيئتين على تفهمهما وتعاونهما .

وأزمع الآن رفع هذه الجلسة العامة . وسوف تعقد الجلسة العامة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح ، كما قلت ، في يوم الخميس ٣ آذار/مارس الساعة ١٥/٣٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥